

مراجعة كتاب :
"التنمية صنو الحرية"

علي عبد القادر علي

مراجعة كتاب: "التنمية صنو الحرية"⁽¹⁾

"Development as Freedom"

Amartya Sen

1999 Anchor Books, New York

مراجعة : علي عبد القادر علي *

مقدمة

مؤلف هذا الكتاب هو البروفسور أمارتيا كومار سن، الحائز على جائزة نوبل للإقتصاد لعام 1998 لمساهماته في نظرية الرفاه، بعد طول تلوّك من اللجنة المانحة لهذه الجائزة، وهو هندي الجنسية من إقليم البنغال. ويعد بروفيسور سن من أميز إقتصادي التنمية في العالم، إن لم يكن أميزهم على الإطلاق، حيث تتميز مساهماته في مختلف القضايا المتعلقة بالتنمية بالعمق الفلسفي، على غرار عمالقة فلاسفة الإقتصاد من وزن آدم سميث وريكاردو وماركس، وقوة المنطق والتحليل ورصانة الإستدلال التطبيقي.⁽²⁾ وعلى الرغم من توفره على مقدرة حاذقة على إستخدام مختلف أدوات التحليل الرياضي المتقدم للقضايا النظرية للإقتصاد إلا أن أسلوبه السهل الممتنع قد جذب إهتمام العلماء من مختلف مجالات العلوم الإجتماعية والعاملين في مجال التنمية في المؤسسات المانحة للمعون وفي الأمم المتحدة وفي المنظمات غير الحكومية.

ويعد بروفيسور سن من أهم المنتقدين لنظرية الرفاه الإجتماعي النيوكلاسيكية التي ترى أن الرفاه يعتمد على المنفعة المترتبة على إستهلاك السلع والخدمات. ولم تقف مساهماته في هذا المجال على نقد أساسيات نظرية الرفاه فحسب، بل هدفت إلى إيجاد بديل فلسفي مقنع. ويعتبر كتابه "التنمية صنو الحرية" تلخيصاً مكثفاً لأهم هذه المساهمات في تطبيقها على قضايا التنمية.⁽³⁾

يشتمل الكتاب، الذي يقع في 366 صفحة من القطع الصغير، على توطئة (من أربع صفحات مرقمة بالأعداد الرومانية) ومقدمة (صفحة 4 إلى 11) وإثني عشر فصلاً (صفحة 13 إلى 298) وهوامش للفصول (صفحة 299 إلى 351). في مقدمة الكتاب يجد القارئ تلخيصاً مكثفاً لفكرة المحورية له وهي، أنه "يمكن النظر إلى التنمية على أنها عملية لتوسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها البشر". ويتعارض مثل هذا المنظور الذي يركز على حريات الإنسان مع المقاربات الضيقة للتنمية كتلك التي تعتبر التنمية على أنها نمو الناتج القومي الإجمالي، أو أنها تزايد متوسط دخل الفرد، أو التصنيع أو أنها التقدم التقني أو التحديث الإجتماعي. وعلى الرغم من أن بعض هذه المقاربات تمثل وسائل لتوسيع حريات البشر، إلا أن الحريات تعتمد على محددات أخرى كالترتيبات الإجتماعية لتوفير خدمات الصحة والتعليم، والحقوق السياسية والمدنية التي تهيئ الفرص للمشاركة في الجدل حول القضايا العامة ومساءلة أولي الأمر.

* مستشار في الهيئة العلمية للمعهد العربي للتخطيط بالكويت.

(1) في مختار الصحاح "إذا خرج نخلتان أو ثلاث من أصل واحد فكل واحدة منهن (صنو) والإثنان صنوان. وفي الحديث "عم الرجل (صنو) أبيه".

(2) أنظر البيان الصحفي للجنة جائزة نوبل.

(3) أنظر قائمة المراجع المختارة التي تشتمل على أهم الكتب التي جمعت مساهمات بروفسور سن من مختلف المجالات المتخصصة.

فإذا كان توسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الناس هي ما تعنى به عملية التنمية، فإن هناك ما يبرر التركيز على هذه الغاية النهائية، عوضاً عن الاهتمام ببعض الوسائل التي تخدمها كمتوسط دخل الفرد أو التصنيع أو التحديث. وفي مثل هذا المنظور فإن التنمية تستوجب القضاء على أهم مصادر عدم الحرية: كالفقر، وإنعدام الفرص الاقتصادية والحرمان الاجتماعي، وإهمال الخدمات العامة ومظاهر القمع بواسطة أجهزة الدول.

تتأتى الأهمية المحورية للحرية في عملية التنمية من مصدرين: الأول يعنى بتقييم أداء السجل **التنموي**، بمعنى أن التقدم الذي يتم إحرازه من خلال العملية التنموية لا بد من تقييمه بالنظر إلى ما إذا كانت الحريات التي يتمتع بها الناس قد تم تعضيدها وتوسيعها. والمصدر الثاني يعنى **بكفاءة الأداء التنموي**، بمعنى أن كل تقدم يحرز في مجال التنمية لا بد وأن يركز على التفاعل الحر بواسطة البشر واشتراكهم في إحراز التقدم المعني كشركاء، وليس كأطراف مستقبلية لنتائج البرامج التنموية التي تطبق عليهم بواسطة طرف آخر.

يؤكد الفصل الأول، الذي يستعرض محتويات الفصول الباقية من وجهة منظور الحرية، أن فائدة الثروة تكمن في تكميننا من القيام بعدد من الأفعال ومن ثم تحقيق عدد من الحريات. إلا أن هذه العلاقة ليست إستقصائية، بمعنى أن هنالك مؤثرات أخرى في حياة الأفراد، كما أنها ليست منتظمة، أي أن هناك تبايناً في وقع الثروة مع المؤثرات الأخرى. وعليه فإن الإطار المفاهيمي الملائم للتنمية لا بد وأن يتعدى عملية تراكم الثروة لينظر إلى أبعاد حياتية أخرى تهتم الناس ويثمنونها.

كما ينطوي مفهوم الحرية، على " **العمليات** " التي تسمح بحرية إتخاذ القرار وفعل الأشياء، وعلى " **الفرص الواقعية** " التي تتوفر للناس، كل حسب ظروفه الشخصية والاجتماعية. وينشأ "عدم الحرية" عن طريق عدم كفاية العمليات (على سبيل المثال الإخلال بفرص الانتخاب الحر والتصويت) أو من خلال عدم كفاية الفرص المتوفرة للأفراد لتحقيق ما يودون تحقيقه، حتى ولو كان على مستوى الإحتياجات الأساسية (بما في ذلك الفرص الأولية، كالمقدرة على تقادي الوفاة المبكرة أو عدم التعرض للجوع القسري).

بالنظر إلى التنمية "كعملية لتوسيع حريات البشر" ينصب الإهتمام على توسيع "إستطاعة"، أو "مقدرة"، الناس لحيوا حياة يثمنونها، أو يرغبون في تحقيقها، أو حياة لديهم من الأسباب ما يدعوهم لتثمينها. ويلعب مفهوم "الإستطاعة" دوراً محورياً في التحليل كبديل لمفهوم الدخل في تعريف رفاه الناس وما يسعون إلى تحقيقه وفي تقييم الأداء التنموي عموماً. ويلاحظ في خصوص إستخدام "الإستطاعة" لتقييم الأداء التنموي، أنه لم يقصد به وجود معيار وحيد ومحدد لمقارنة وترتيب التجارب التنموية المختلفة. ففي ظل تباين مكونات الحرية، وفي ظل الحاجة للأخذ بعين الإعتبار تفاوت الحريات الشخصية للأفراد، فإنه لا مناص من وجود إتجاهات متضاربة في تجارب التنمية تحول دون التوصل إلى ترتيب كامل لمختلف هذه التجارب. وعلى هذا الأساس فإن النظر إلى عملية التنمية على أنها لتوسيع حريات البشر يرمي إلى إيلاء مختلف جوانب عملية التنمية الإهتمام الذي يليق بكل منها.

الأساس الفلسفي

تناول الفصلان الثاني والثالث الأساس الفلسفي لمنظور التنمية كعملية لتوسيع حريات البشر، وذلك من خلال مناقشة "غايات ووسائل التنمية" و "الحرية و أساسيات العدل".

غايات ووسائل التنمية

تعتبر عملية توسيع حريات البشر الغاية الأساسية للتنمية والوسيلة الرئيسية لتحقيق التنمية المرغوبة. ويمكن فهم "الغاية الأساسية" على أنها الدور البنائي (الإنشائي) للحرية في عملية التنمية، كما يمكن فهم "الوسيلة الرئيسية" على أنها الدور الأدوات (الوسائل) للحرية في عملية التنمية. ويُعنى الدور البنائي بأهمية الحريات الحقيقية في إثراء حياة البشر، وتشتمل هذه الحريات على المقدرات الأولية لتقادي مختلف أنواع الحرمان (الجوع، وسوء التغذية، وإعتلال الصحة، والوفاة المبكرة) والإستمتاع بمختلف أنواع الحريات المرتبطة بالمعرفة والتعليم والمشاركة السياسية. بينما يُعنى الدور الأدوات (الوسائل) للحرية بالطريقة التي تساهم بها مختلف أنواع الحقوق والفرص والإستحقاقات في توسيع حريات البشر. وتكمن فاعلية الحرية كوسيلة للتنمية في حقيقة أن مختلف الحريات مرتبطة ببعضها البعض وأن الحرية في جانب تساعد كثيراً في إضطراد الأنواع الأخرى من الحرية.

وعلى الرغم من إمكانية إستتباط عدد من المكونات الإنشائية للحرية، تم التركيز على خمسة جوانب إعتبرت ذات علاقة بعدد من قضايا السياسات التي تتطلب إهتماماً خاصاً، وتتميز هذه الحريات الواسئلية بأن كلاً منها يساهم في توسيع إستطاعة الفرد للعيش بحرية، كما أنها تكمل وتعضد بعضها البعض. وقد إشتملت هذه الحريات الواسئلية على ما يلي:

- **الحريات السياسية:** بمعناها العريض، بما في ذلك الحقوق المدنية، التي تتعلق بالفرص المتاحة للناس ليقرروا من سيحكمهم وعلى أي مبادئ، وليراقبوا وينتقدوا ويحاسبوا السلطات، وليعبروا عن آرائهم من خلال صحافة حرة، وليقرروا الإنضمام لمختلف الأحزاب السياسية. وتشتمل الحريات السياسية على الإستحقاقات المتوفرة في النظم الديمقراطية بمعناها الواسع بما في ذلك فرص السجال السياسي والمعارضة والنقد وحرية المشاركة السياسية.
- **التسهيلات الإقتصادية:** وتتعلق بالفرص المتاحة للأفراد لإستغلال الموارد الإقتصادية لأغراض الإستهلاك والإنتاج والتبادل. وتعتمد الإستحقاقات الإقتصادية للفرد على ما يملكه من موارد أو ما هو متاح منها لإستخدامه وعلى ظروف التبادل مثل الأسعار النسبية وعمل الأسواق. وللمدى الذي يترتب فيه على عملية التنمية زيادة ثروات الأمم، تنعكس هذه الزيادة في تعزيز مقابل للإستحقاقات الإقتصادية للسكان. ولعله من الواضح أن إعتبرات توزيع منافع التنمية تلعب دوراً محورياً في العلاقة بين الدخل القومي والثروة، من جانب، وإستحقاقات الأفراد والأسر، من جانب آخر. فكيفية توزيع الزيادات في الدخل والثروة بين الأفراد والأسر يترتب عليها فروقات ذات مغزى من الحريات التي يتمتع بها الأفراد.
- **الفرص الإجتماعية:** وتتعلق هذه بالترتيبات الإجتماعية في المجالات التي تؤثر في الحريات الحقيقية المتاحة للأفراد ليعيشوا حياة طيبة، كالترتيبات المتعلقة بالتعليم والصحة. ولا تقتصر أهمية مثل هذه الخدمات للحياة الخاصة للأفراد فحسب وإنما تمتد لتؤثر على تفعيل مشاركتهم في النشاطات الإقتصادية والسياسية (تمعن، على سبيل المثال، دور الأمية).

• **ضمانات الشفافية:** وتتعلق هذه بتعزيز الثقة في التعامل بين الناس في إطار المجتمع، وهو أمر يتعلق بالحرية في التعامل بين الأفراد على أساس من ضمان الإفصاح والسلاسة. وتلعب هذه الضمانات دوراً واضحاً في الحد من الممارسات الفاسدة وعدم المسؤولية المالية والتعامل بنوايا مبطنة وغير معلنة.

• **الأمان الوقائي (الحماي):** إقراراً بأنه مهما كانت كفاءة تنظيم وعمل النظام الإقتصادي، فإن هناك بعض الناس في حالة من الإنكشاف تعرضهم لقدرة كبير من الحرمان والمعاناة نتيجة التغيرات الفجائية التي تؤثر سلباً على أنماط حياتهم. والأمان الوقائي يعنى بتوفير شبكات حماية ورعاية إجتماعية، للحيلولة دون وقوع مثل هذه الشرائح في شرك الفقر المدقع، وفي بعض الأحيان الجوع والموت. ويشتمل مجال الأمان الوقائي على ترتيبات مؤسسية ثابتة ومستمرة (كالإعانات، وبرامج الضمان الإجتماعي، والمنح الدخلية) وترتيبات إنتقالية حسبما تتطلبه الظروف (كبرامج العون الطارئة في حالات المجاعة والبرامج العامة للتشغيل).

الحرية وأساسيات العدل:

يناقش الفصل الثالث الأساس الفلسفي لمختلف طرق تقييم السياسات الإقتصادية والإجتماعية. وتستند كل واحدة من هذه الطرق على هدف للرفاه الإجتماعي ينطوي بدوره على قيم أخلاقية، كاستناد مقارنة "المنفعة" على تفضيلات الأفراد، واستناد مقارنة "العدل و الإنصاف" على الحريات الطبيعية للأفراد، واستناد مقارنة "حرية الإرادة" على حقوق الأفراد. ويلاحظ أن كل هدف للرفاه الإجتماعي ينطوي على مفهوم للعدل الإجتماعي يتم من خلاله الحكم على الحالة الإجتماعية ومن ثم على رفاه الناس، حيث أن الحكم على الحالة الإجتماعية باستخدام أي من هذه الطرق يعتمد على محتوى المعلومات التي تستخدمها في صياغة هدفها الإجتماعي. ومع ملاحظة أن لكل من هذه الطرق مزاياها ونواقصها فيما يتعلق بتقييم الحالة الإجتماعية من وجهة نظر رفاه الإنسان، فإن الفصل ينتقل إلى استعراض مقارنة "الحريات الحقيقية" التي يتمتع بها الناس بمعنى "استطاعتهم للقيام بأفعال من شأنها تحقيق نوع الحياة التي يرغبون فيها"، وهي مقارنة "الاستطاعة".

يوضح الفصل أن مفهوم "الاستطاعة" يعني مقدرة الأفراد على القيام بمختلف الأفعال التي من شأنها تمكينهم من تحقيق نوع الحياة التي يرغبون في تحقيقها. وتتراوح "الاستطاعة" بين تحقيق أهداف أولية وأساسية، كأن يتمتع الفرد بتغذية ملائمة إلى تحقيق أهداف راقية كالمشاركة الفعالة في حياة المجتمع وكإحترام الذات. ومن ثم فإن مفهوم "الاستطاعة" يتطابق مع الحرية الحقيقية المتاحة للفرد لممارسة مختلف أساليب الحياة. ويشير الفصل، بعجالة إلى إمكانية تمثيل مفهوم "الاستطاعة" بالصيغ الرياضية المتعارف عليها في نظرية الرفاه، ومن ثم إلى طرق التحليل المقابلة، ويحيل القارئ إلى عدد من كتابات المؤلف في هذا الصدد (أنظر قائمة المراجع في هذه المقالة، على سبيل المثال).

ويبين الفصل الثالث أيضاً أن استخدام مقارنة "الاستطاعة" في الحكم على الأحوال الإجتماعية من وجهة نظر رفاه الإنسان سيتطلب، مثله في ذلك مثل استخدام بقية المقاربات، تحديد أوزان صريحة لتقييم مختلف مكونات الحياة الكريمة: الصحة، التغذية، التعليم، الأمان والمشاركة. ويعترف هذا الفصل أن هنالك عدداً من الصعوبات التطبيقية التي تعترض قياس عدد كبير من مكونات "الاستطاعة"، الأمر الذي يحول دون صياغة مؤشر تجميعي. وعلى الرغم من ذلك فإنه يوضح عدداً من الطرق التطبيقية التي يمكن اتباعها لإستخدام مقارنة الإستطاعة على النحو التالي:

- **الطريقة المباشرة:** وتتطلب مقارنة مكونات الإستطاعة في شكل متجه. وتتضمن هذه الطريقة ثلاثة طرق فرعية هي "المقارنة الإجمالية" (وتشتمل على مقارنة مكونات

الإستطاعة من وجهة نظر الفقر أو عدم عدالة التوزيع أو أي موضوع آخر) و "الترتيب غير الكامل" (ويشتمل على ترتيب بعض المكونات دون السعي نحو ترتيب كامل) و "مقارنة الإستطاعة المميزة" (وتتطوي على مقارنة نوع معين من الإستطاعة يتم إختيارها كبؤرة للإهتمام، دون محاولة التغطية الشاملة).

- **الطريقة التكميلية:** وتتطلب إستمرار استخدام الطرق التقليدية للمقارنات بين الأفراد في فضاء الدخل، وتكملة هذه المقارنات بإعتبارات من مقاربة "الإستطاعة". ويمكن للجانب التكميلي أن يأخذ شكل المقارنة المباشرة "لأفعال تم القيام بها" أو عن طريق عوامل تعبر عن مثل هذه الأفعال، كتوفر الرعاية الصحية والوصول إليها، وشواهد وجود تحيز في تخصيص الموارد حسب النوع على مستوى العائلة، وتفشي ظاهرة البطالة ومعدلها.

- **الطريقة غير المباشرة:** وتهدف إلى تعديل مقياس الدخل، بالأخذ بعين الإعتبار بعض مكونات "الإستطاعة"، كتعديل الدخل إلى أسفل لإعتبارات الأمية وإلى أعلى لإعتبارات التعليم والمعرفة، ومن ثم مقارنة ما تم تحقيقه. وتنتمي هذه الطريقة إلى أدبيات "موازن التساوي".

تطبيقات وإيضاحات

إشتملت بقية الفصول على تطبيقات لمنظور "التنمية كتوسيع لحریات البشر" على عدد من جوانب وقضايا التنمية، نستعرضها فيما يلي في أجزاء فرعية:

الفقر كحرمان من الإستطاعة

يلاحظ في الفصل الرابع أنه يمكن النظر إلى الفقر على أنه حرمان من الإستطاعة، عوضاً عن أنه حالة تُعدن للدخل، دون أن يعني ذلك إنكاراً لمقولة أن تدني الدخل يمثل أحد أهم محددات الفقر، ذلك أن تدني الدخل هو أحد الأسباب الأساسية للحرمان من الإستطاعة. وتتجلى هذه الأسباب في إعادة التوجه في تحليل الفقر بعيداً عن التركيز على الدخل، حيث أن الحرمان "الإستطاعة" له أهمية جوهرية مقارنة بالأهمية الأدواتية للدخل؛ كما أن هناك محددات أخرى للحرمان من الإستطاعة، ومن ثم للفقر، بالإضافة لتدني الدخل، وعليه فإن الدخل ليس هو الأداة الوحيدة في خلق الإستطاعة؛ كذلك فإن العلاقة الأدواتية بين تدني الدخل وتدني الإستطاعة تتفاوت بين المجتمعات وبين العوائل والأسر وبين الأفراد، بمعنى أن وقع الدخل على الإستطاعة عادة ما يكون مشروطاً بالظروف المحيطة بالأفراد والأسر والمجتمعات.

وتتسم النقطة المتعلقة بالتفاوت بين المجتمعات بأهمية خاصة عند التطرق لتقييم البرامج العامة التي تهدف للإقلال من الفقر وعدم المساواة، وذلك للأسباب التالية:

(1) أن العلاقة بين الدخل والإستطاعة تتأثر بطريقة أساسية بالأعمار (إحتياجات الأطفال في مقابل إحتياجات المسنين) وبالنوع والدور الإجتماعي (كمسؤولية الإنجاب والإلتزامات العائلية المترتبة على العادات والتقاليد) وبالموقع الجغرافي (كالتعرض للجفاف والتصحر وعدم الأمان والعنف في المدن الكبرى) وبالأمرض المتفشية وبعدها من العوامل الأخرى التي تخرج عن نطاق تحكم الأفراد.

(2) يمكن أن يكون هناك تفاوت للحرمان في حالة الحرمان من الدخل ومحنة تحويل الدخل إلى إستطاعة لفعل الأشياء. فالمعاقون والمرضى يصعب عليهم الحصول على وظائف، كما أن الإعاقة والمرض يجعلان من تحويل الدخل إلى إستطاعة أكثر صعوبة، وربما تطلبت هذه الحالات دخلاً أكبر من ذلك الذي يحتاجه الشخص العادي لتحقيق نفس مستوى الإستطاعة. ويعني ذلك أن "الفقر الحقيقي"، بمعنى الحرمان من الإستطاعة، أكثر حدة من الفقر الذي تعكسه القياسات المستندة إلى الدخل فقط.

(3) تتأثر الإستطاعة بتوزيع الدخل في داخل الأسر والعوائل في بعض المجتمعات التي تسود فيها قيم التحيز للنوع، كما في حالة آسيا وشمال أفريقيا، مما يؤدي إلى تباين معدلات الوفيات وسوء الحالة الصحية والتغذوية واختلاف العناية الصحية بين الجنسين.

(4) إن الحرمان النسبي في فضاء الدخل يمكن أن يترجم إلى حرمان مطلق في فضاء الإستطاعة، كما في حالة الفقراء في الدول المتقدمة، وهي الظاهرة التي تقضي إلى الإستقصاء الإجتماعي.

على هذا الأساس فإن منظور الإستطاعة في تحليل الفقر يُمكن من تعميق فهم طبيعة وأسباب الفقر والحرمان وذلك بنقل الإهتمام الأولي بعيداً عن الوسائل، كالدخل، نحو الغايات التي يرغب الناس في تحقيقها، ومن ثم نحو الحريات التي يحتاجونها لتحقيق هذه الغايات.

ويُمكن أيضاً اعتبار البطالة كشكل من أشكال الحرمان من الإستطاعة، ويوضح الفصل الرابع أنه إذا كان فقدان الدخل هو كل ما يترتب على البطالة، فإن مثل هذه الحالة يمكن معالجتها عن طريق برامج الضمان الإجتماعي وتعويض الدخول كما في أوروبا. أما إذا كان ما يترتب على البطالة أكثر من ذلك ويؤثر على حياة الأفراد محدثاً بذلك حرماناً في مجالات أخرى، فإن المعالجة عن طريق برامج الضمان الإجتماعي ستكون محدودة الأثر. وهناك شواهد كثيرة توضح أن للبطالة آثار اجتماعية مدمرة تشمل على الضغوط النفسية، وفقدان الحافز للعمل، وفقدان المهارات والثقة بالنفس، وزيادة الأوجاع والأمراض، وتفكك الأسر والعلاقات الأسرية، وتفكك الحياة الإجتماعية، وتعميق الإستقصاء الإجتماعي وتفاقم النزاع العرقي وتعميق عدم المساواة النوعية. كل هذه الآثار السلبية تتعلق بمختلف مكونات الإستطاعة بمعنى الحريات المتاحة للبشر، لا تتمكن المقاربات التي تركز على الدخل من عكسها بطريقة صريحة.

الأسواق والدولة والفرص الإجتماعية

يؤكد الفصل الخامس على أهمية الأسواق في مجال كفاءة تخصيص الموارد تحت شروط التنافسية الكاملة، ويوضح أن النتيجة المترتبة على كفاءة تخصيص الموارد في مجال تعظيم الرفاه الإجتماعي منظوراً إليه من جانب المنفعة يمكن إثباتها كذلك في مجال تعظيم الرفاه الإجتماعي منظوراً إليه من جانب الإستطاعة والحريات. إلا أن كفاءة تخصيص الموارد، والنتائج المترتبة عليها فيما يتعلق بتعظيم الرفاه الإجتماعي في كلا الحالتين، لا تضمن عدالة التوزيع.

وتصبح المشكلة أكثر حدة في إطار عدم عدالة توزيع الحريات الحقيقية عندما يكون هنالك تعضيد لمظاهر قصور الإستطاعة. في مثل هذه الحالات، فإن فاعلية آلية الأسواق تحتاج إلى إجراءات تكميلية، تهدف إلى خلق الفرص الإجتماعية الأساسية لأغراض العدالة الإجتماعية والعدل.

وفي إطار الدول النامية، التي تعاني من مختلف مظاهر تشوهات الأسواق وغياب بعض الأسواق الأخرى، فإن الحاجة إلى إتخاذ مبادرات في السياسة العامة لخلق الفرص الإجتماعية تكتسب أهمية كبرى: في مجال التعليم والصحة وإعادة توزيع الأصول الإنتاجية. ومثل هذه السياسات العامة، من شأنها تمكين الناس من المشاركة مباشرة في التوسع الإقتصادي والتقدم الإجتماعي وأخذ نصيبهم من هذا التوسع. ويوضح الفصل أهمية مثل هذه المبادرات التكميلية لآليات السوق، بما حققته دول شمال شرق آسيا (بما فيها اليابان) من نجاحات في تحقيق التنمية بالإستثمار في مجالي التعليم والصحة، وفي تنفيذ برامج لإعادة توزيع الأصول الإنتاجية لغالبية السكان. وقد شكلت هذه التجربة التتموية دعماً لكل المقولات التي تقول بأن "التنمية البشرية" من الكماليات التي لا تستطيع الدول النامية طلبها أو تحقيقها. كذلك تدلل تجربة مجموعة هذه الدول أن التنمية البشرية هي في أساسياتها حليف للفقراء يمكن الإعتماد عليه.

أهمية الديمقراطية

يتصدى الفصل السادس للمقولة التقليدية حول طغيان الحاجة للعناية بالمتطلبات الإقتصادية الأساسية للفقراء عوضاً عن الإهتمام التحديثي بأشكال الحكم والحريات المتاحة في ظل كل منها. ويحاجج الكاتب في هذا الفصل بأن المشكلة قد تمت صياغتها بطريقة مضللة وخاطئة وأنه متى ما تم إستيعاب التداخل بين الحريات السياسية من جانب وفهم وتلبية الحاجات الإقتصادية الأساسية من جانب آخر، سيوضح أن إلحاح الحاجة للعناية بالقضية الإقتصادية لا ينقص من أهمية العناية بالحريات السياسية المتاحة تحت مختلف أشكال الحكم، بل يزيد منها. ويوضح الفصل ثلاثة إعتبرات منفصلة لمثل هذه الأهمية وهي: الأهمية المباشرة للحريات السياسية والحقوق المدنية لحياة الناس وذلك فيما يتعلق بإستطاعتهم لفعل الأشياء التي يثمنونها؛ والدور "الأدواتي" الذي تلعبه الحريات السياسية والحقوق المدنية في تمكين الناس من التعبير عن مطالبهم السياسية والإقتصادية، بما في ذلك الحاجة للعناية بتوفير المتطلبات الإقتصادية الأساسية؛ والدور "الإنشائي" الذي تلعبه الحريات السياسية والحقوق المدنية في تمكين الناس من بلورة وصياغة إحتياجاتهم، بما في ذلك فهم الحاجات الإقتصادية الأساسية في إطار مجتمعاتهم.

على أساس من هذه الإعتبرات، تمثل أشكال الحكم الديمقراطي فرصاً إجتماعية للناس للمشاركة الفعالة في إحداث التغييرات الإقتصادية والإجتماعية المرغوبة، حيث يمكن للناس إستغلال الحريات المتاحة للتعبير عن إحتياجاتهم بطريقة أكثر فعالية. وعلى الرغم من ذلك، فإن تحديد الممارسة الديمقراطية لتؤتي أكلها بأقصى طاقتها سيظل تحدياً يواجه الحديث والتلبد من أشكال الحكم.

المجاعات والكوارث الأخرى

يمثل الفصل السابع أحد أهم الإيضاحات لمفهوم التنمية "كعملية لتوسيع الحرية"، بمعنى أن منع حدوث المجاعات ووقوع الكوارث المدمرة يعضد من تمتع الناس بالأمان والحماية. والعلاقة بينهما لها جوانب إنشائية وجوانب "أدواتية". ويفرق الكاتب في هذا الفصل بين القضاء على الفقر، كظاهرة للحرمان المقيم، ومنع الحدوث الفجائي للفقر المدقع والعوز والحرمان والمجاعات، خصوصاً في ما يتعلق بما هو مطلوب من المؤسسات من أفعال وسياسات، ملاحظاً أن تحقيق النجاح في مقابلة التحدي الذي تفرضه الظاهرة الأولى لا يضمن النجاح في مقابلة التحدي الذي تفرضه الظاهرة الثانية. وأشهر الأمثلة في هذا الصدد هو، مقارنة الأداء التتموي للصين والهند حيث نجحت الصين في تعضيد إستطاعة الحياة المتوقعة إلا أنها شهدت حدوث أكبر مجاعة تم رصدها في التاريخ المسجل، مات على إثرها حوالي 30 مليون شخص، وذلك في عامي 1958 و 1959 في أعقاب فشل مبادرة "الوثبة الكبرى للأمام". وبالمقابل لم تسجل الهند نفس النجاح في تعضيد إستطاعة الحياة المتوقعة، إلا أنها، لم تشهد

حدث مجاعة منذ استقلالها في عام 1947، ويعزى هذا التفاوت في الأداء في مجال المجاعات لمحتوى الحريات في الأنظمة السياسية للبلدين، ففي حين أتاح النظام الديمقراطي الهندي حريات التعبير من خلال الصحافة الحرة التي نبهت إلى مختلف قضايا السياسات ومختلف المخاطر التي تهدد المجتمع، إلا أن النظام الشمولي في الصين لم يوفر أي قدر من حريات التعبير.

ويوضح الفصل أيضاً أن المجاعات عادة ما تحدث نتيجة لإنهيار "إستحقاقات البشر"، أي السلع والخدمات التي يمكنهم إمتلاكها والتصرف فيها، خصوصاً فيما يتعلق بسلع الغذاء. ويقف مثل هذا التفسير للمجاعات في تعارض شامل مع التفسير الشائع للمجاعات على أنها انعكاس لنقص في إنتاج الغذاء أو نقص في المعروض منه في الأسواق المحلية. وتعتمد "إستحقاقات البشر" على هباتهم من الأصول الإنتاجية (كالعمل، والأرض، ورأس المال)، وعلى الإمكانيات الإنتاجية ومختلف إستخداماتها كما تمثلها الفنون الإنتاجية، وعلى شروط التبادل التجاري (التي يمكن أن تتغير بسرعة شديدة). وعلى أساس من هذا الفهم، تتعدد الأسباب الكامنة خلف إنهيار الإستحقاقات: تغير شروط التبادل التجاري في مختلف الأسواق؛ وإزدياد البطالة بمعدلات مرتفعة نتيجة لحوادث طبيعية كالفيضانات والجفاف؛ وإعادة هيكلة القطاعات الإقتصادية.

دور النساء والتغيير الإجتماعي

اهتم الفصل الثامن بالحريات المتاحة للنساء في المجتمع، وفي ما يمكن أن يساهمن به في إحداث التغيير الإجتماعي. ولاحظ في هذا الصدد أن أجندة حركة "حريات حقوق المرأة" قد تضمنت هدفين هامين هما، أن تحظى المرأة في المجتمع بمعاملة مساوية للمعاملة التي يلقاها الرجل خصوصاً في مجالات العمل المختلفة، وأن ينفك إسارها من المعوقات التي تعرقل قيامها بدور فعال في مجريات الأمور التي تهم المجتمع. هذا وقد كان تركيز الحركات النشطة لحقوق المرأة على الهدف الأول، والذي يمكن وصفه بهدف "رفاه المرأة" في المجتمع. وقد أخذ الهدف الثاني حظه من الإهتمام حديثاً، وهو الهدف الذي يمكن وصفه بهدف "دور المرأة". ويعنى هذا الهدف أن يكف المجتمع عن النظر للمرأة كمتلقية لمساعدات تزيد من رفاهيتها، وإنما ينظر لها كشريك فاعل في إحداث التغيير الإجتماعي الذي من شأنه أن يؤثر على النساء والرجال على حد سواء.

ولعل أهم الأمثلة التي يمكن أن تساق في مجال الدور الفاعل للمرأة في المجتمع هو، دورها في مجال تعظيم فرص الحياة للأطفال، ومن ثم إنخفاض معدلات وفيات الأطفال والرضع، ودورها في ترشيد عملية الإنجاب، ومن ثم إنخفاض معدلات الخصوبة. وكلا هذين المجالين له أهمية حرجة في عملية التنمية من حيث إنطوائها على توسيع الحريات المتاحة لأفراد المجتمع مترجمة في فضاء "الإستطاعة". وفي كلا الحالتين نجد أن رفاه المرأة يؤثر تأثيراً مباشراً، ويلعب دوراً محورياً كوسيط في تحقيق الأهداف التنموية للمجتمع.

السكان والغذاء والحرية

وفي الفصل التاسع، المرتبط بالفصل الثامن، يتناول الكاتب قضية الحرية في مجال الإنجاب. ويقارن، من الناحية التاريخية، بين توجه مالتس، الفس الإنجليزي الشهير، الذي يقول بأهمية فرض سياسة سكانية بالإكراه لتفادي كارثة الإنفجار السكاني؛ وتوجه كوندورست، عالم الرياضيات والمفكر الفرنسي الذي عاصر مالتس، الذي قال بحتمية إنخفاض معدل الخصوبة، كنتيجة للحريات في مجال الإنجاب.

ويبين الكاتب في هذا الفصل أن قضية الانفجار السكاني عادة ما تثار في إطار قضية أزمة الغذاء في العالم، ومن ثم يتم إسقاطها على أهمية العمل على خفض معدلات نمو السكان عن طريق خفض معدلات الخصوبة في الدول النامية. وعلى الرغم من أن قضية أزمة الغذاء قد تمت صياغتها بقدر كبير من المبالغة غير المبررة، إلا أن هناك أسباباً وجيهة للسعي نحو إيجاد طرق ووسائل لخفض معدلات الخصوبة في الدول النامية. وفي إطار مقاربة "التنمية صنو الحرية" فإن أنجع السبل لتحقيق ذلك تتمثل في تلك التي تربط ربطاً وثيقاً بين مبادرات السياسة العامة التي تستهدف تعزيز المساواة بين المرأة والرجل وتعزيز حرية المرأة (من خلال التعليم والرعاية الصحية وخلق الوظائف للمرأة) والمسؤولية الفردية على مستوى العائلة (من خلال قوة إتخاذ القرار بواسطة الآباء والأمهات المحتملين، خصوصاً القرارات بواسطة الأمهات). وتكمن كفاءة هذه الطريقة في الترابط الوثيق بين رفاه صغار الأمهات ودورهن في إحداث التغيير الاجتماعي.

ويذكر في هذا الصدد أنه لا تتوفر شواهد تجريبية توضح أن سياسات الإكراه في مجال الإنجاب تؤدي إلى نتائج أسرع من تلك التي يأتي بها التغيير الاجتماعي الطوعي. وعلى العكس من ذلك، فإن هناك ما يثبت أن سياسات الإكراه في هذا المجال يترتب عليها نتائج سلبية أخرى، بالإضافة إلى خرقها لحرية الإنجاب، وبالأخص في مجال زيادة معدلات وفيات الرضع، خصوصاً في تلك المجتمعات ذات التقاليد التي تفضل إنجاب الأطفال الذكور، كما حدث في الصين على سبيل المثال.

إن أهمية خفض معدلات الخصوبة لا تتأتى فقط من الآثار الإيجابية على الرفاه الاقتصادي، وإنما أيضاً من الوقع السلبي لمعدلات الخصوبة المرتفعة على حريات البشر، وخصوصاً النساء صغيرات السن، و"إستطاعتهم" على تحقيق نوع الحياة التي يثمنونها. وعليه، فإنه إذا كانت هناك ثمة مشكلة سكانية فإن حلها يتأتى من خلال توسيع حريات صغار الأمهات.

الثقافة وحقوق الإنسان

وعلى الرغم مما حققته حركة حقوق الإنسان من تأثير في العالم، إلا أن الكاتب يلاحظ في الفصل العاشر أنها لا تزال عرضة للنقد من كثير من الجهات المؤثرة. ويمكن تلخيص أوجه النقد هذه في ثلاث مجالات هي: مجال شرعية حقوق الإنسان؛ ومجال تماسك وترابط وقوة منطلق الدعوة لحقوق الإنسان؛ ومجال البعد الثقافي.

يعني النقد الموجه لحقوق الإنسان في مجال شرعيتها بقضية من أين يتأتى لحقوق الإنسان وضعيتها القانونية دون وجود أجهزة تشريعية في الدولة تقوم بصياغة هذه الحقوق في أدوات تشريعية وقانونية؟ بينما يعني النقد الموجه لحقوق الإنسان في مجال تماسك منطقتها بقضية مقابلة الحقوق بالواجبات بمعنى توفر مؤسسات، أو جهات، يناط بها مراعاة توفر هذه الحقوق.

ويعتبر النقد الموجه لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالأسس الأخلاقية لهذه الحقوق من أهم التحفظات التي تثار في الجدل الدولي السائد حولها. ويتمحور هذا النقد حول عالمية حقوق الإنسان، بمعنى أن السلطة الأخلاقية لحقوق الإنسان تتأتى من القيم الأخلاقية التي تلقى قبولاً عاماً في المجتمع. وفي مثل هذه الحالة يثار السؤال التالي: ماذا لو كانت هنالك مجتمعات لا تقيم وزناً يذكر لمثل هذه الحقوق؟ وعادة ما يثار هذا النقد بالرجوع إلى القيم الثقافية للمجتمع الآسيوي. ويلاحظ في هذا الصدد ما يلي:

- إن محاولة التعميم حول وجود " قيم ثقافية آسيوية " يصطدم بالتنوع والتعدد الثقافي لهذا الإقليم المترامي الأطراف الذي يسكنه حوالي 60% من سكان العالم.

● إن القيم الثقافية الآسيوية، دون أن تهيمن عليها أخلاقيات الإستبداد والخضوع للسلطة، قد إشتملت على قيم التسامح من خلال فلسفاتها الإجتماعية وأدبياتها الوضعية ورسالاتها السماوية.

● إن فكرة أهمية الحرية الشخصية للحياة الكريمة في المجتمع تحتوى على مكونين: قيمة الحرية الشخصية في ذاتها ومن ثم أهمية ضمانها للذين "يستحقون" الإستمتاع بها، والمساواة في الإستمتاع بها بين جميع أفراد المجتمع. كذلك الحال بالنسبة لقيمة التسامح. وفي هذا الصدد لا يتميز المجتمع الغربي، من ناحية تاريخية، بأي نوع من التفرد في مراعاة هذه القيم مقارنة بالمجتمعات الأخرى، ومن بينها المجتمعات الآسيوية.

● إن طغيان القيم الثقافية الغربية في الوقت الراهن وهيمنة أنماط معيشية مرتبطة بهذه القيم لا ينبغي أن يكون مدعاة للإنغلاق الثقافي، بدعوى الحفاظ على قيم ثقافية وأنماط للمعيشة بعينها، وإنما يجب إستغلالها لتوسيع حريات وإستطاعات البشر في مجال القراءة والكتابة والإطلاع والتعامل مع ما تحدثه تقنيات المعلومات (وذلك من خلال التعليم) وإمتلاك المعلومات حول مجريات الأمور حول العالم بما في ذلك التطور في القيم الثقافية (وذلك من خلال أجهزة الإعلام الحرة) والمشاركة الحقيقية في عملية إتخاذ القرار (وذلك من خلال الإنتخابات الحرة والتمتع بالحرية المدنية).

الاختيار بواسطة المجتمع والسلوك الفردي

يناقش الفصل الحادي عشر دور القيم والتفكير المنطقي في تعزيز الحريات وفي عملية التنمية، وذلك بالتعرض لأهم الإنتقادات التي يمكن أن توجه إلى مقاربة "التنمية كتوسيع لحريات البشر". ويلاحظ الكاتب في هذا الفصل أن التنمية "كعملية توسيع لحريات البشر" تُعنى بالحاضر والمستقبل، وأنه يمكننا تشكيل المستقبل بما نفعله في الحاضر، وأن من شأن أفعالنا في الحاضر أن تستند على خيارات منطقية، بغية تشكيل المستقبل. إلا أن هذا السياق المنطقي يتطلب توفر إطار ملائم لتقييم الأداء، ومؤسسات تعزز الأهداف المبتغاة، والإلتزام بإطار التقييم، كما يتطلب توفر قيم تحكم أنماط السلوك وطريقة التفكير.

ويبين الكاتب في هذا الفصل أن هناك عدداً من التحفظات الهامة على مثل هذه الطريقة لتشكيل المستقبل يتوجب التصدي لها. أولها، أنه في ظل تعدد تفضيلات الأفراد وتنوع قيمهم فإنه من المستحيل الوصول إلى إطار متسق للتقييم المجتمعي المستند إلى التفكير المنطقي. وعادة ما تستخدم نظرية إستحالة الوصول إلى تفضيلات إجتماعية تحترم تفضيلات الأفراد وتمكن من ترتيب حالات الرفاه المجتمعي بطريقة متكاملة (ما يعرف بنظرية إستحالة التفضيلات المجتمعية) كسند لهذا التحفظ. ويتناسى الإستشهاد بهذه النظرية النقطة المحورية المتعلقة بالمحتوى المعلوماتي الذي تعتمد عليه، ألا وهو تفضيلات الأفراد حول حالات الرفاه الإجتماعي، ومن ثم يتناسى الإستشهاد بهذه النظرية أنه يمكن الحصول على إطار ملائم للتقييم، وترتيب حالات الرفاه الإجتماعي، متى ما تغير المحتوى المعلوماتي للنظرية بعيداً عن تفضيلات الأفراد.

ثاني التحفظات التي تثار على الطريقة المقترحة، تتعلق بصعوبة تحقيق الأهداف التي يرمى إليها في المستقبل على أساس أن التاريخ ما هو إلا سلسلة من الأحداث التي لم يقصد إلى تحقيقها في المقام الأول. ويعتمد هذا التحفظ على تفسير لمقولة آدم سميث الشهيرة في كيفية عمل الإقتصاد بواسطة الفاعلين فيه من خلال يد خفية: "الفرد، من خلال سعيه لتعظيم فائدته الإقتصادية يساعد في تحقيق تعظيم فائدة المجتمع كأنما تحركه في ذلك يد خفيه" وهو في ذلك يعزز من تحقيق غاية لم تكن في حسابه عندما بدأ سلوكه الفردي. وترجمت هذه الملاحظة على أن أهم النتائج لا تكون عادة مقصودة

بالفعل الإبتدائي. إلا أن ما يهم في قضية تشكيل المستقبل هو، أن يُمكننا التحليل المنطقي، من خلال دراسة العلاقات السببية، من التنبؤ بالنتائج غير المقصودة والتحوط لها وتقليل آثارها السلبية.

وثالث التحفظات يعنى بطبيعة دوافع السلوك الإقتصادي، الذي يفترض فيه دافع الأناية، لتعظيم الفوائد الشخصية، مما يعنى صعوبة تأسيس ترتيبات إجتماعية تتبنى قيماً مجتمعية أو أخلاقية أو إلتزاماً نحو الآخرين. ويتناسى مثل هذا التحفظ أن قيم الإهتمام بالآخرين تتواجد غريزياً عند الأفراد وأن إفتراض الأناية كإفتراض نمطي في النظرية الإقتصادية النيوكلاسيكية يكون مهماً فقط في حالة دراسة التوازن الإقتصادي الساكن المبني على تبادل السلع والخدمات، ولا يعنى بالضرورة إنسحابه على بقية نواحي الحياة الإجتماعية. وتترخز الحياة اليومية بأمثلة عديدة، ومكررة، للسلوك الفردي المتمم بقدر كبير من المسؤولية تجاه المجتمع. ويلاحظ في هذا الخصوص أن نجاح الرأسمالية، كنظام إقتصادي، قد استند على نظام للقيم الإجتماعية إشتمل على قيم أخلاقية من أهمها الثقة والأمانة والنزاهة ومقابلة الإلتزامات.

الحرية الشخصية كإلتزام إجتماعي

في الفصل الثاني عشر يبدأ الكاتب بإثارة السؤال المحوري التالي: إذا كان النظام العالمي الذي نعيش في كنفه يتميز بالشفقة والرحمة فإنه من الصعوبة بمكان فهم لماذا هذا العدد الكبير من الناس الذين يرزحون تحت عبء الفقر والعوز والجوع والحرمان، ولماذا يموت الملايين من الأطفال كل سنة لنقص في الغذاء والدواء؟ ويلاحظ الكاتب أن هذه ليست قضية جديدة. وهناك حجة قوية تقول بأن على الناس أنفسهم مسؤولية إحداث التنمية والتغيير الإجتماعي للعالم الذي يعيشون فيه. ومن ثم فإنها مسؤولية الإنسانية جمعاء لتغيير هذه الأوضاع.

ويثير مثل هذا الجدل السؤال حول ما إذا كان من المهم أن يكون الأفراد أنفسهم مسؤولين عما يلم بهم، على أساس أنه يترتب على مسؤولية المجتمع من الأفراد عدد من التأثيرات السلبية على الأفراد. وهذا إعتبار مهم، إلا أنه ينبغي ملاحظة أن "الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الأفراد ليمارسوا مسؤولياتهم الشخصية تعتمد إعتماً كبيراً على الظروف الشخصية والإجتماعية والبيئية". فالطفل الذي يحرم فرصة التعليم الأولى (الإبتدائي) سيظل "معوقاً" طوال حياته وليس فقط عندما يكون صغير السن (كعدم إستطاعته بالقيام بأفعال تحتاج إلى قراءة وكتابة وحساب). وعليه فإن المنطق الذي يقول بأهمية أن يقوم المجتمع بتوسيع الحريات المتاحة يمثل حجة لدعم المسؤولية الفردية وليس ضدها، فالعلاقة بين الاثنين تعمل في الإتجاهين. ففي غياب الحرية الحقيقية والإستطاعة للقيام بعمل ما تقرض على الشخص واجب قرار فعل هذا الشيء أم لا، مما يعني أن هنالك مسؤولية تقع على الفرد في مثل هذا الوضع. وعلى هذا الأساس فإن الحرية هي ضرورية وكافية للمسؤولية.

ملاحظات

الذين يدمنون قراءة كتابات بروفيسور سن، سيجدون الكثير مما هو مألوف في هذا الكتاب، سواء تعلق الأمر بالمحددات الرئيسية لرفاه الإنسان، أو بالإيضاحات التطبيقية حول كيفية إستخدام المنظور الموسع للتنمية في الحكم على الأداء التنموي لمختلف الأقطار، أو بالإلتزام المهني والإجتماعي للمؤلف تجاه الفقراء والمعدمين ودعوته لإنشاء أنظمة إجتماعية ترفع من قدر الإنسان. ولعل هذه الملاحظة ليست بمستعربة إذ يمثل الكتاب تنويجاً لبرنامج بحثي مقتدر ومنضبط تأبر المؤلف في إتباعه، رغم مختلف المغريات ورغم كثرة المعوقات، طوال سنواته العلمية. وفي إتباعه لبرنامج البحثي حول فهم أكثر عمقاً لعملية التنمية، تصدى المؤلف للقضايا التأصيلية فيما يتعلق بسلوك الأفراد في إطار المجتمعات، فأرسى قواعد علم "العلوم السياسية الرياضية" (أنظر سن (1970) و (1982)) وتناول

قضايا الفقر والحرمان والمجاعات، فكان له الفضل في فتح مجالات نظرية جديدة في ما يتعلق بقياس الفقر وفهم محدداته وفي مجال دراسة ظاهرة المجاعات وكيفية التصدي لها (أنظر سن (1981) و (1984) وسن ودريز (1989)).

يبين المؤلف في توطئة الكتاب (أنظر الصفحة 9 بالحروف الرومانية) أن محتوى كتابه يعتمد على ست محاضرات قام بتقديمها في البنك الدولي عندما كان زميلاً رئاسياً زائراً للبنك، بدعوة من رئيس البنك الدولي، السيد جيمس ولفنسون، في عام 1996. ويقرر سن أن البنك الدولي لم يكن من المؤسسات ذات الخطوة لديه، وأنه قد انتقد البنك لعدم إستطاعته فعل الكثير لصالح الفقراء رغم ما لديه من إمكانيات مالية وفنية للقيام بذلك. وما يهمنى ملاحظته في هذا الصدد أن رئيس البنك الدولي قد إستعان، من ضمن من إستعان بهم، بالبروفسور سن لبلورة مفهوم جديد لدور البنك الدولي في عملية التنمية، وهو الدور الذي تمت إعادة صياغته في "الإطار الشامل للتنمية" الذي جاء به رئيس البنك الدولي للإسترشاد به في العمليات الإقراضية للبنك، وللقارئ أن يقارن مثل هذا التوجه مع ما تتبعه مؤسساتنا المانحة للعون.

ويعرف الذين يقرأون للبروفسور سن إيمانه على قراءة كتب آدم سميث، مؤسس علم الإقتصاد الحديث، ليس فقط كتابه الأشهر "ثروة الأمم" وإنما مجلداته الأخرى التي تعني بالقضايا الفلسفية الإجتماعية. وقد هدف سن من إيمانه لقراءة سميث إلى التعرف على أساسيات النظرية الإقتصادية في إطار المجتمع، وهو ما أفضى إلى أن يكون فهمه للنظرية الإقتصادية أكثر عمقاً من معاصرة من الإقتصاديين الذين إهتموا بالجانب الفني لتوفر شروط التوازن العام دون النظر إلى الجانب الإجتماعي، بما في ذلك إدراك أن الأسواق ليست سوى مؤسسات إجتماعية تطورت بغرض تسهيل التفاعل فيما بين الناس عندما يتعلق الأمر بالتبادل الإقتصادي. ومع الإعتراف بمقدرة آليات السوق على تحقيق كفاءة عالية في عملية تخصيص الموارد، إلا أن هنالك حاجة ماسة للنظرة النقدية في مختلف مظاهر إخفاق آلية السوق حسب ظروف كل بلد ومرحلته التنموية، ومن ثم التوصل إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه الدولة كحارسة للصالح العام في مقابل طغيان المصالح الخاصة وخصوصاً فيما يتعلق بقضايا عدالة التوزيع.

في إطار فهم التنمية على أنها "عملية توسيع لإستطاعات البشر" يؤكد بروفسور سن، إستناداً على ما قال به آدم سميث، وما أثبتته تاريخ أوروبا وأمريكا واليابان ودول شرق آسيا، على الأهمية المحورية لتوفير التعليم الأساسي كسلعة عامة ينتفع بها المجتمع ككل، كما يؤكد على الدور الذي تلعبه إستطاعة القراءة والكتابة في تعضيد بقية الحريات الأساسية. ويلاحظ في هذا الصدد أنه من "المدهش أن بعض المتحمسين لآلية السوق ينصحون الدول النامية المعاصرة بالإعتماد اعتماداً كلياً على آلية السوق حتى في مجال التعليم الأساسي، حاجبين بذلك عن هذه الدول عملية التوسع في التعليم الذي لعب دوراً محورياً في انتشار المعرفة في أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان وشرق آسيا. وبإمكان الذي يدعون إتباع مقولات آدم سميث أن يتعلموا شيئاً من قراءة كتاباته حول موضوع التعليم الأساسي بما في ذلك التعبير عن إحباطه حول قلة الإنفاق العام على التعليم في ذلك الوقت" (أنظر صفحة 129).

في إطار التنمية على أنها عملية توسيع للحريات الأساسية للبشر، يمكن التصدي للقضايا التي تثار حول "العادات والتقاليد" التي تسود مختلف المجتمعات وحول التخلي عن بعض هذه "العادات والتقاليد"، أو الإحتفاظ بها، في وجه التقدم والتطور والتنمية. وتنطوي القضايا التي تثار حول هذا الموضوع على عملية الاختيار المجتمعي وعلى سؤال حول من هو المخول للقيام بحسم الإختيارات. وفي مفهوم التنمية كتوسيع لحريات البشر، يمكن صياغة عملية الإختيار والإجابة عليها على النحو التالي: حيث أنه لا مناص من التضحية بنمط تقليدي للحياة بغية القضاء على الفقر المدقع أو بهدف تحسين الحالة الصحية للسكان، فإنه يجب أن تتوفر الفرصة للناس العاديين الذين يهتمهم هذا الأمر من

المشاركة في إتخاذ القرار. ويتلخص النزاع الدائر حالياً في مختلف أنحاء العالم حول توجيهين أساسيين: الأول يقول بالقيمة الأساسية لحرية الناس في إتخاذ القرار حول ما هية التقاليد والعادات التي يرغبون في الاحتفاظ بها لتشكيل مستقبلهم؛ والثاني يصر على إتباع تقاليد وعادات بعينها تقررها السلطات الدينية أو المدنية، حقيقة كانت هذه السلطات أو متصورة. وينزع مفهوم التنمية كعملية لتوسيع حريات البشر نحو التوجه الأول، الذي يعلي من قيمة حرية كل الناس في إتخاذ مثل هذه القرارات دون أن يكون هنالك حق للنقض بواسطة مختلف السلطات دينية كانت أو مدنية أو سياسية.

وفي ختام هذا الاستعراض الموجز لما جاء بهذا الكتاب، يمكنني أن أقول بأن هذا كتاب عن التنمية ليس له مثيل في عمقه الفلسفي وامتانة إستدلالاته وسلاسة لغته وإنحيازه الواضح والصريح للفقراء والمعدمين. وهو كتاب يلخص في إقتدار عشرات المساهمات الفنية المعمقة التي تم نشرها في أرقى المجالات العلمية العالمية في مختلف مجالات المعرفة الإجتماعية، بهدف أن تصل نتائج هذه المساهمات إلى من يهمهم الأمر، ألا وهم الفقراء. ومن ثم فإن محتوى الكتاب يتسق مع مفهومه إذ يمكن إعتباره مساهمة في إتجاه "توسيع إستطاعة الفقراء" لصياغة مطالبهم في العالم المعاصر الذي رغم معدلات تقدمه الهائلة، إلا أنه لا زال يعج ببلابيين الفقراء والمعدمين.

مراجع مختارة

- الأكاديمية السويدية الملكية للعلوم، (1998)، "بيان صحفي حول جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية"؛ موقع جائزة نوبل في الإنترنت.
- سن، أ.ك.، (1998)، "سيرة ذاتية"؛ موقع جائزة نوبل في الإنترنت.
- سن، أ.ك.، (1997)، حول عدم المساواة الاقتصادية؛ طبعة موسعة مع ملحق من تأليف ج. فوستر و
أ.ك. سن؛ مطبعة كلاريندون، أكسفورد.
- سن، أ.ك.، (1992)، إعادة النظر في عدم المساواة؛ مطبعة كلاريندون، أكسفورد.
- سن، أ.ك.، وآخرون، (1987)، مستوى المعيشة؛ مطبعة جامعة كامبريدج.
- سن، أ.ك.، (1984)، الموارد والقيم والتنمية مطبعة بلاكويل، أكسفورد.
- سن، أ.ك.، (1982)، الإختيار والرفاه والقياس؛ مطبعة بلاكويل، أكسفورد.
- سن، أ.ك.، (1981)، الفقر والمجاعات: مقالة في الإستحقاق والحرمان؛ مطبعة كلاريندون، أكسفورد.
- سن، أ.ك.، (1970)، الإختيار الجماعي والرفاه الإجتماعي؛ مطبعة هولدن داي؛ سان فرانسيسكو.